

كلمة لرئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع الدائم،
ياسر عبد ربه، في الجلسة الافتتاحية للمفاوضات
رام الله، 1999/11/8* [مقتطفات]

[.....]

هنالك ثلاث نقاط تشكل منطلقاً لمفاوضات الوضع الدائم، وتمثل مراعاتها اختباراً لمدى النجاح الذي نحققه، كما أن التوصل إلى اتفاقية لن يكون ممكناً بدون تحقيقها. تتمثل نقطة الانطلاق الأولى، والتي طالما أكد عليها الطرفان بشكل مستمر في الاتفاقيات السابقة، في تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242 و338. إن أكثر ما يمتاز به هذان القراران هو التركيز الكبير، والقاطع على الأعراف والقوانين الدولية، التي ترفض احتلال أراضي الغير بالحرب، فضلاً عن أن هذه الأعراف والقوانين، التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة وأكدها عدد لا يحصى من الوثائق العالمية، والإقليمية، والثنائية، متأصلة وأساسية في القانون الدولي، بحيث لا يمكن الانتقاص منها. إن الانسحاب إلى حدود 4 حزيران [يونيو] 1967 هو مطلب أساسي لتحقيق السلام. ومن دون إعادة إسرائيل لجميع الأرض التي احتلتها في حرب عام 1967، بما فيها القدس، لن تفضي جهودنا إلى أكثر من تأجيل الأزمات. إن الصيغة الوحيدة المقبولة هي صيغة الأرض مقابل السلام.

أمّا نقطة الانطلاق الثانية التي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الأوسط ككل، والتي تعتبر المفاوضات الرهنة جزءاً لا يتجزأ منها، فتتمثل في تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وأولها وأكثرها أهمية حق تقرير المصير. فمع اقتراب الألفية الثانية من نهايتها، ليس من المعقول أن نتصور بقاء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وكما هو الحال في نقطة الانطلاق الأولى، فإن حق تقرير المصير الذي يعتبر متأسلاً في الشعب الفلسطيني قد تحدد بوضوح شديد في القانون الدولي بحيث لا يمكن إنكاره أو التنازل عنه. ولذا، فإن هدفنا هو التأكد من التحقيق التام لحق تقرير المصير على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان التي نلتزم بها جميعاً.

أمّا نقطة الانطلاق الثالثة، فإنها تتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. ذلك أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يبدأ عام 1967. ومن دون تسوية أحد أبرز الآثار الدائمة التي خلفتها النكبة، لن يكون ممكناً الاتفاق على القضايا الأخرى. إن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، قد تم تأكيده في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي والإنساني، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [رقم 194] وتأكيداته اللاحقة. إضافة إلى عدد لا يحصى من قرارات المؤسسات والهيئات الدولية الأخرى. إن السلام وتشريد الشعوب لا يلتقيان. نحن في فلسطين ملتزمون بالسلام. وأمل أن يشاركنا شركاؤنا الإسرائيليون هذا الالتزام.

[.....]

* "الحياة" (لندن)، 1999/11/9.

ستجري المفاوضات وفق معايير معينة:

- . إن انسحاب إسرائيل إلى حدود 4 حزيران [يونيو] عام 1967، هو نتيجة لتطبيق القرارين 242 و338.
- . لا يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلاّ بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- . إن القدس في قلب الصراع في الشرق الأوسط، والقدس الشرقية هي أراض احتلت عام 1967، ولا بد من التعامل معها بناء على قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، مع ضمان حق الجميع في الوصول إلى الأماكن الدينية.
- . إن النشاط الاستيطاني هو نشاط غير شرعي بموجب اتفاقيات جنيف، وبموجب العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي، وهو لا يمكن أن يشكل في حال من الأحوال مبرراً للاستيلاء على الأرض.
- . تُعتبر المصادر المائية الاستراتيجية من جملة القضايا الرئيسية التي ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق بشأنها. إن المبادئ بحد ذاتها بسيطة: حق جميع الشعوب في السيطرة على مصادرها الطبيعية، واقتسام المصادر المائية الحدودية وفقاً لأحكام القانون الدولي والتعويض عن الأضرار التي تحدث من جراء أفعال محظورة في القانون الدولي.
- . أخيراً، هناك موضوع الترتيبات الأمنية، إن حق جميع شعوب المنطقة في العيش بأمن ليس موضع تساؤل. وفي الواقع، فإنه يشكل أحد أهداف المفاوضات، من حيث إنه يشكل أحد أسس قرار مجلس الأمن رقم 242، لكننا لا نعتبر الأمن حكراً على طرف دون آخر، ولا يمكن للأمن أبداً أن يشكل ذريعة لانتهاك سيادة ووحدة أراضي أي طرف. إذا قبلنا بهذه النقاط للبدء، يمكن تسوية الجزء المتبقي بسهولة نسبية.
- . إن الاختيار بين النجاح والفشل هو ملكنا، والفرصة موجودة هنا، فلا تدعونا نفوتها.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx